الديمقراطية التعددية سبيل للخروج من الأزمات والحروب في اليمن

ورقة بحثية مقدمة للندوة التثقيفية التابعة لـ المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية

د. مطهر محمد الريدة القاهرة | 7 سبتمبر 2024م

مقدمة :

تعتبر الديمقراطية والتعددية السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار والتنمية في اليمن، ولكن هذا الأمر يتطلب إرادة سياسية قوية من جميع الأطراف اليمنية، ودعمًا دوليًا مستدامًا.

كما يجب على اليمنيين أن يتعلموا من تجارب الدول الأخرى، وأن يبذلوا جهودًا كبيرة لبناء دولة ديمقراطية تعددية تحترم حقوق الإنسان وتضمن العيش الكريم لجميع المواطنين.

وبلا شك أن الأزمة اليمنية واحدة من أعقد وأعمق الأزمات الإنسانية والسياسية في العالم العربي، حيث تتشابك فيها عوامل عديدة منها الصراعات المسلحة، والتدخلات الخارجية، والانهيار الاقتصادي، والانقسامات السياسية والاجتماعية.

كما أن اليمن يمر بأزمة إنسانية وسياسية عميقة، حيث تشهد البلاد حربًا أهلية مستمرة منذ سنوات، تسببت في دمار واسع النطاق ومعاناة إنسانية هائلة.

في ظل هذا الواقع المعقد، يطرح السؤال حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الديمقراطية والتعددية في إيجاد حلول مستدامة لهذه الأزمة ؟

وفي هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على تحليل العلاقة بين الديمقراطية والتعددية من جهة، والأزمات والحروب في اليمن من جهة أخرى.

وسيتم ذلك من خلال استعراض السياق التاريخي والسياسي للأزمة اليمنية، وتحليل مفهوم الديمقراطية والتعددية، وتقييم إمكانية تطبيق هذه التجارب على الحالة اليمنية، واقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في بناء دولة ديمقراطية تعددية في اليمن.

السياق التاريخي والسياسي للأزمة اليمنية:

تعود جذور الأزمة اليمنية إلى عوامل تاريخية وسياسية متراكمة، منها:

- **التنوع القبلي والمذهبي:** يشكل التنوع القبلي والمذهبي في اليمن تحديًا كبيرًا لبناء دولة مركزية قوية، حيث أدى إلى صراعات مستمرة على السلطة والموارد.
- **الحروب الأهلية المتكررة:** شهدت اليمن حروبًا أهلية متكررة منذ الاستقلال، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية وإضعاف الدولة.
- **التدخلات الخارجية:** تلعب التدخلات الإقليمية والدولية دورًا كبيرًا في تعقيد الأزمة اليمنية، حيث تسعى قوى إقليمية ودولية إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب الشعب اليمني.

مفهوم الديمقراطية والتعددية:

- **الديمقراطية:** هي نظام حكم يعتمد على مبدأ سيادة الشعب، وحرية التعبير، والتعددية الحزبية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.
- **التعددية:** هي مبدأ يضمن وجود تيارات وأحزاب سياسية متنوعة، وحرية التعبير عن الآراء المختلفة، واحترام الرأي الآخر.

وقد نص دستور الجمهورية اليمنية في الباب الأول المادة (5) ما يلي :-

يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين.

الديمقراطية والتعددية في حل النزاعات :

تعتبر الديمقراطية والتعددية من أهم الأدوات لحل النزاعات وبناء مجتمعات سلمية، وذلك للأسباب التالية:

- **توفير منصة للحوار:** تسمح الديمقراطية والتعددية بفتح قنوات للحوار بين مختلف الأطراف المتنازعة، مما يساهم في بناء الثقة وبحث الحلول السلمية.
- **ضمان العدالة والمساواة:** تساهم الديمقراطية والتعددية في تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، مما يقلل من الشعور بالظلم والاستبعاد.
- **تعزيز الاستقرار:** تؤدي الديمقراطية والتعددية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يخلق بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية.

التحديات التي تعيق تطبيق الديمقراطية والتعددية في اليمن :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على إمكانية الانتقال الديمقراطي في اليمن، منها:

- **غياب الإرادة السياسية:** غياب الإرادة السياسية لدى القوى السياسية اليمنية للوصول إلى تسوية سلمية يمثل عائقًا كبيرًا أمام الانتقال الديمقراطي للخروج من الأزمات والحروب في اليمن.

- **العوامل الثقافية والاجتماعية:** تلعب العادات والتقاليد القبلية والمذهبية دورًا كبيرًا في تشكيل الثقافة السياسية في اليمن، مما قد يعيق بناء دولة مدنية ديمقراطية.
- **العوامل الاقتصادية:** تعتبر الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها اليمن عائقًا كبيرًا أمام بناء دولة قوية ومستقرة.
- **ضعف المؤسسات:** تعاني المؤسسات الحكومية اليمنية من ضعف كبير، مما يجعل من الصعب بناء دولة ديمقراطية قوية.
- **غياب الوعي السياسي:** يعاني الشعب اليمني من نقص في الوعي السياسي، خصوصاً في السنوات الاخيرة، مما يجعل من الصعب مشاركته الفعالة في العملية السياسية.
- **التدخلات الخارجية:** تستمر التدخلات الخارجية في التأثير على الوضع السياسي في اليمن، مما يعيق عملية الانتقال الديمقراطي.

ولكن قبل ذلك علينا كيمنيين القيام بالعديد من المهام لبناء دولة ديمقراطية تعددية في اليمن :

- **وقف إطلاق النار:** يجب العمل على وقف إطلاق النار بشكل جاد وفوري، وبدء مفاوضات شاملة بين جميع الأطراف اليمنية وطوي صفحات الماضي ورسم صورة للمستقبل تنطلق المفاوضات من خلالها.
- **بناء الثقة:** يجب العمل على بناء الثقة بين الأطراف اليمنية من خلال تبادل الأسرى والمفقودين، وفتح الطرق والمنافذ الإنسانية وترك مساحة لحرية الرأي والتعبير.
- **إصلاح المؤسسات:** يجب إصلاح المؤسسات الحكومية وتقويتها، ومكافحة الفساد، وبناء دولة القانون.
- **دعم المجتمع المدني:** يجب دعم المجتمع المدني من قبل الحكومة بما ينص عليه الدستور وتعزيز دوره في مراقبة أداء الحكومة وحماية حقوق الإنسان.
- **الدعم الدولي:** على المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لليمن، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الإنساني.

- **بناء جيش وطني موحد:** العمل على بناء جيش وطني موحد يخضع لسلطة الدولة المدنية.
- **تفعيل دور المرأة والشباب:** تفعيل دور المرأة والشباب في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار واحتواءهم بما يسهم في نهضة اليمن مستقبلاً.
- **الحوار الوطني الشامل:** تنظيم حوار وطني شامل يضم جميع القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، بهدف التوافق على رؤية مشتركة للمستقبل ووضع كل الملفات بحيادية تامة ومناقشة سبل الاستقرار والبناء.

التـوصيـات :

رسالة الى الأجيال الموجودة والقادمة :

- الحفاظ على استمرار وحدة اليمن قولاً وفعلاً ، فهي الركن الوثيق لبناء اليمن أرضاً وإنساناً .
- زرع قيم الإخاء والمحبة والتسامح وقبول الأخر وتقدير قيمة العمل والإنتاج من اجل تحقيق التقدم والرفاهية والازدهار .
- عدم القبول بعودة حكم الإمامة والقبيلة والسيطرة الاجنبية .
- العمل الجاد المتواصل والمستمر لمحاربة الظلم والفساد ونبذ التعصب بأشكاله كافة.

رسالة إلى الدولة :

- امتلاك مشروع وطني يغرس حب الوطن والأمة في نفوس الأجيال ويمهد الطريق للديمقراطية والتعددية السياسية.
- إرساء مبدأ الحوار، وإعمال العقل والفكر واحترام الآخر، ونبذ العنف والتعصب .
- تحقيق العدل والأمن والسـلام لكل افراد المجتمع مما يحقق البناء المزدهر للدولة.

الخاتمة:

إن معضلة الأزمة في اليمن تكمن في أولوية إعادة بناء الدولة الوطنية، وليس فقط إعادة بناء نظام سياسي، ففي مقابل مشروع "الدولة الوطنية" فإن كل فصيل سياسي لديه مشروع "الدولة المتخيلة" التي تختلف عن الدولة التي عرفها اليمن منذ ستينيات القرن الماضي .

لا شك أن الديمقراطية التعددية هي النظام السياسي الأمثل لحل النزاعات وبناء مجتمعات عادلة ومستقرة.

وهي السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار والتنمية في اليمن ولكن تحقيق الديمقراطية في اليمن يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف اليمنية والدولية، وتجاوز العقبات التي تعيق هذا الانتقال

ومن المبشرات اليوم من خلال ما تابعناه من اللقاء الأول لرؤساء الاحزاب السياسية في الشهر الماضي في محافظة عدن والاعلان عن وثيقة لتكتل سياسي بعدد 24 حزب ومكون سياسي يمني.

وقد يأتي في المدى القريب رسم "خريطة طريق" لعملية إنتقال سياسي في اليمن تعيد الأمور إلى نصابها الذي كانت عليه قبل انقلاب الحوثيين على الحكومة المعترف بها في اليمن في سبتمبر 2014.

استقبال الأسئلة والاستفسارات